١٠٠ الف مواطن، بينما يعيش النصف الآخر في نحو ٤٥٠ قرية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ مواطن.

ومن الناحية الاستراتيجية، ونتيجة للظروف التي اسفرت عنها حرب ١٩٤٨، فان الضفة الغربية كانت بمثابة شبه جزيرة محاطة بنظام معاد يطوقها من ثلاث جهات، وفي الوقت نفسه فان الضفة الغربية بطبيعتها الجبلية الاستراتيجية تشرف وتطل على معظم اجزاء فلسطين المحتلة من الشمال والغرب والجنوب، وفي العام ١٩٦٧ انتهزت اسرائيل الفرص لتنهي هذا الوضع الشاذ لصالحها وذلك بسيطرتها العسكرية على المنطقة بكاملها.

وانطلاقا من المفهوم الصهيوني للدولة اليهودية، وبحكم الطبيعة الاستيطانية لهذه الدولة، شرعت السلطات تدريجياً في تنفيذ خطة محكمة تستهدف تحويل الاحتلال العسكري ذي الطبيعة المؤقتة، الى وجود مدني وعسكري ثابت بواسطة تغيير الميزان الديمغرافي في المنطقة من خلال السيطرة على مساحات واسعة من الاراضي. وقد ارتكزت مباديء السياسة الصهيونية بهذا الخصوص على:

١. الادعاءات الدينية بأن الضفة الغربية جزء من «أرض اسرائيل» التوراتية.
٢. تهديد الحكومات والشعوب العربية بعنصر الزمن وذلك بالتهديد بتحقيق امور واقعة تزداد رسوخا مع الزمن.
٣. النظرية العسكرية الاسرائيلية التي تدمج ما بين الحياة المدنية والعمل العسكري.
٤. الاسلوب التوسعي الاسرائيلي والذي يرى في المستوطنات رسما فعليا للحدود الدولية.
٥. ربط الخطوط العسكرية الحدودية البعيدة والمعزولة عن التجمعات السكانية بخطوط سريعة تمر عبر طرق مأمونة يكفلها وجود المستوطنات على امتدادها.
٦. الحصول على مساحات اضافية من الأراضي للاستغلال الزراعي ولاستثمار كميات اضافية من المياه من أجل زيادة انتاج المحاصيل، وبالتالي تقوية المرافق الاقتصادية.

ان كافة المشاريع والنظريات الصهيونية الاستيطانية قد استهدفت هذه الامور بشكل او بآخر وفي حال عجز اي من المشاريع الاستيطانية عن تحقيق اي بند من هذه البنود، فإن مشروعا آخر يتكفل بتغطية العجز في هذا المجال، لذلك يبدو ان هناك تكاملا منطقيا بين المشاريع الاستيطانية الاساسية الثلاثة وهي مشروع الون ومشروع شارون ومشروع غوش امونيم.

ونتيجة لهذه السياسة، وخلال فترة ١٨ عاما، اخذت مساحات متزايدة من أراضي الضفة الغربية تصبح تحت السيطرة الاسرائيلية، وتختلف التقديرات حول النسبة المساحية التي تمكنت السلطات من السيطرة عليها، الا أن معظمها تكاد تجمع على ان هذه النسبة قد تخطت الخمسين بالمئة، بينما تشير مصادر أخرى الى ان النسبة قد قاربت السبعين بالمئة. وبلغة الأرقام المطلقة، يمكن القول ان حوالي ٢ مليون دونم من اراضي الضفة الغربية قد وضعت تحت تصرف المستوطنات او اغلقت لتكون احتياطا استيطانيا مستقبليا.

وتتركز هذه الأراضي في مختلف مناطق الضفة الغربية على شكل مجموعات استيطانية هي:

١. **منطقة وادي الأردن**: بالرغم من الاهمية الاقتصادية لهذه المنطقة فانها تعتبر هامشية بالنسبة للتواجد البشري، ولا يقطن في المنطقة حاليا سوى ٢٨ الف مواطن عربي، حوالي ٧٠٪ منهم في مدينة اريحا ويتوزع الباقي في منطقة الجفتلك والفارعة ١٣٪ والعوجا ٤٪، عين البيضا ٤١٪، بردله ٣٪ و٢٪ في مرج نعجه والزبيدات وفصايل. وتبلغ مساحة المنطقة نحو ٤٠٠ الف دونم حوالي نصفها صالح للزراعة، بينما لا تتجاوز المساحة المزروعة حاليا من قبل العرب ٤٠ ـ ٦٠ الف دونم.

لقد اعطيت هذه المنطقة اولوية استيطانية ليس للاسباب السياسية والأمنية فقط، بل كذلك لاسباب اقتصادية، نتيجة لتوفر المصادر الطبيعية من اراضي ومياه، حيث اسس في المنطقة نحو ٣٠ مستوطنة، قطنها حتى نهاية عام ١٩٨٢ نحو ٥٣٠ عائلة بعدد كلي يتراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ مستوطن. ووضع تحت تصرف هذه المستوطنات نحو ٥٠ الف دونم منها ٣٤ الف دونم صالحة للزراعة. ولا تعاني هذه المستوطنات من مشاكل سياسية او تنظيمية، حيث يوجد اجماع صهيوني على استيطان هذه المنطقة. وترتبط جميع مستوطنات المنطقة بمجلس اقليمي له علاقة مباشرة فيما يتعلق بقضايا التطوير بقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية.